

تراجع النشاط الإرهابي لا يبدد مخاوف الجزائر من التوترات الأمنية الإقليمية

الغموض يكتنف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بعد تصفية قائده

تراجع النشاط الإرهابي في الجزائر مع نهاية العام 2020، حيث تمكنت قوات البلاد من تضييق عدد من الإرهابيين في عمليات متفرقة بالبلاد، لكن التراجع المسجل لم يزعج مخاوف السلطات من التوترات الإقليمية في ظل تدهور الأوضاع الأمنية على الشريط الحدودي مع دولتي مالي وليبيا.

صابر بلدي

الجزائر - كشفت الحصيلة السنوية لوزارة الدفاع الجزائرية عن توافر معادلة الحرب على الإرهاب مع عملية تجفيف منابع النشاط الإرهابي، في مواجهة نشاط الجماعات الجهادية، حيث أظهرت الإحصائيات المعلنة عن نشاط وحدات الجيش في محاربة الإرهاب مع نشاط مكافحة الجريمة المنظمة التي باتت تشكل الوعاء الخلفي للنشاط الإرهابي خاصة في الشريط الحدودي البري.

وجاء في بيان استعرض الحصيلة السنوية في مجال مكافحة الإرهاب والجمجمة المنظمة، أن القوات الجزائرية تمكنت خلال العام الماضي من تضييق 37 إرهابيا في عمليات متفرقة بالبلاد، إلى جانب كميات معتبرة من المخدرات والمعدات الحساسة التي تدخل في التمويل أو الاستغلال لأغراض أخرى.

الجزائر تولي أهمية قصوى في مجال الجاهزية في ظل تدهور الأوضاع مع دولتي مالي وليبيا

وذكر بيان وزارة الدفاع الصادر الأحد، أن 21 إرهابيا من بين الرقم المذكور تم القضاء عليهم، بينما تم توقيف تسعة منهم واستسلام سبعة آخرين، كما تم توقيف 108 عناصر من خلايا الدعم والإسناد، وتدمير 251 مخبا للإرهابيين، إلى جانب مصادرة عشرات القطع من الأسلحة وكميات من الذخيرة.

وتشير الإحصائيات المعلنة عنها إلى تراجع في النشاط الإرهابي مقارنة بسنة 2019، حيث جاءت الحصيلة في مستوى نصف ما سجل خلال العام

الماضي، بين من قضى عليهم أو الذين تم توقيفهم أو سلموا أنفسهم للسلطات المختصة، بينما تجاوز العدد 250 فردا بالنسبة لشبكات الدعم والإسناد.

ومع ذلك، مازالت الجزائر تولي أهمية قصوى في مجال الجاهزية واليقظة لمختلف السيناريوهات الإرهابية، لاسيما في ظل تدهور الأوضاع الأمنية على الشريط الحدودي مع دولتي مالي وليبيا، حيث تعي نحو 50 ألف جندي على الحدود مدعومين بمختلف الوسائل والمعدات العسكرية واللوجيستية، تحسبا لأي اختراق للمجال الإقليمي.

وكانت صفقة "صوفي بترونين" قد أثارت إزعاجا جزائريا كبيرا، بسبب تحييدها عن الصفقة المبرمة بين فرنسا وتنظيم "نصرة الإسلام والمسلمين"، وعدم مراعاة الأعباء الإضافية للصفقة على الجانب الجزائري، على اعتبار أن 200 إرهابي المفرج عنهم بموجب الصفقة المذكورة، منهم من يحمل جنسية جزائرية، وأن وجهتهم هي الشريط الحدودي الذي يكلف الجزائر إكاثيات ضخمة.

وفي هذا الشأن تمكن الجيش الجزائري خلال الأيام الأخيرة من العام الماضي من وضع يده على "بيت مال" جماعات إرهابية، حيث ضبقت إحدى وحداته في محافظة جيجل بشرق البلاد مبلغا ماليا يقدر بـ 80 ألف يورو، من المرجح أن يكون جزءا من الغدبة التي دفعت في صفقة صوفي بترونين. وتكون الإفادة التي قدمها الإرهابي زرقان حسن، المكتسب بابو الحداد الذي قيل قبل أيام من ذلك، قد قدمت معلومات مهمة حول تحرك أموال الغدبة المذكورة، غير أن مصير باقي المبلغ وسرعة وصوله إلى أقصى الشمال (جيجل) يطرحان استفسارات حول سرعة التحرك اللوجيستي للجماعات الإرهابية، وحتى إمكانية استعمال التحويلات البنكية في العملية.

وذكر بيان وزارة الدفاع الجزائرية حينها أن مفرزة الجيش كشفت ودمرت خمسة مخابئ للإرهابيين، وتم على إثرها استرجاع مبلغ مالي مقدر بثمانين ألف يورو، والذي تبين أنه يمثل دفعة أولى من عائدات الغدبة التي كانت محل صفقة بمنطقة الساحل.



نجاح عسكري محفوف بالمخاطر

وأوضحت بيان "هذه العملية تمت في جبل بمحافظة جيجل، واستفادت من معلومات قدمها الإرهابي زرقان حسن المدعو أبو الحداد، الذي القي عليه القبض في منتصف شهر ديسمبر الماضي، ووصفته بـ "الخطير"، كونه يعتبر من الجيل الأول للجماعات الإرهابية في الجزائر، حيث كان من الأوائل الذين رفعوا السلاح العام 1994 ضد مؤسسات الدولة.

وأعلنت وزارة الدفاع الجزائرية السبت الماضي أن قوات الجيش قتلت أربعة إرهابيين وخسرت جنديين خلال اشتباك في تيزابنة غرب الجزائر العاصمة، وذكرت أنه "في إطار مكافحة الإرهاب وخلال عملية بحث وتمشيط تمكنت مفرزة للجيش من القضاء على أربعة إرهابيين وإفشاء هذه العملية استشهد في ميدان الشرف الرقيب مباركي سعد الدين والعريف أول قائد عيشوش عبدالحق". وكانت ذلك أول عملية أمنية تسجل خلال العام الجديد، وهي نادرا ما تقع في إقليم المحافظة المذكورة (تيزابنة) القريبة من العاصمة والمعروفة بطابعها السياحي، وتم فيها ضبط قطع سلاح وكمية من الذخيرة.

خالد هدوي

تونس - حذرت السلطات الصحية التونسية من حصول سيناريو سيء بعد ارتفاع معدل الوفيات جراء انتشار فايروس كورونا المستجد بالبلاد، وشدد خبراء الصحة على المزيد من الالتزام بإجراءات الوقاية من الوباء، وسط توجس من ظهور موجة جديدة للوباء في شهر يناير الجاري.

ونبهت نصاف بن عليبة المتحدثة باسم وزارة الصحة التونسية ومديرة مرصد الأمراض المستجدة أنه قد تنجز عن التجمعات وعدم الالتزام بتطبيق إجراءات التوقي من فايروس كورونا أحداث الية.

وقالت بن عليبة في تصريح إعلامي "مازلت الحالة الوبائية تشهد عدوى مجتمعية رغم أن السلطات الصحية كانت تطمح إلى خفض مستوى انتشار المرض، لكن معدل الوفيات المسجل يوميا ارتفع إلى ما بين 50 و60 حالة وفاة".

واعتبرت بن عليبة أن 2020 كان عاما صعبا على البلاد بسبب تفشي فايروس كورونا، مستندة بالتشديد على أن "التقلص مع الوضع والالتزام بإجراءات الحماية هما الحل الوحيد لتفادي حلقات العدوى بالفايروس"، مؤكدة أن الوباء انتشر بشكل مكثف وفي كل الأماكن، مشيرة إلى أن ذلك شكل حالة عدوى مجتمعية.

وشددت وزارة الصحة على ضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية من عدوى فايروس كورونا، خصوصا بعد تسجيل تطور في الوضع الوبائي العالمي وظهور سلالة جديدة من الفايروس بعدد من البلدان الأوروبية.

ويرى خبراء الصحة أن ارتفاع عدد الإصابات يعود إلى التراخي في الالتزام بالإجراءات الوقائية اللازمة. ووصف الطيب شلوف، المدير الجهوي للصحة بمحافظة (ولاية) أريانة القريبة من العاصمة، أن "الوضع غير مريح وينذر بالخطر، لأن عمليات التقيص التي تجربها السلطات تكشف عن نسب معتبرة من الحالات الإيجابية وهذا أمر مقلق".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن بعض الحملات وصلت إلى نسبة 50 في المئة حاملة للفايروس، وهو مؤشر يدعو إلى المزيد من الحرس والالتزام بإجراءات الوقاية"، ملاحظا "أن هناك تهاونا كبيرا في احترام البروتوكول الصحي ما سمح بسرعة انتشار الفايروس".

خبراء الصحة التونسية يحذرون من أحداث أليمة بسبب كورونا

وتابع شلوف أنه "تم تسجيل ارتفاع كبير في عدد الإصابات، حيث ارتفعت الأسبوع الماضي إلى أكثر من 200 حالة يوميا، بعد أن كانت في حدود 50 حالة أواخر شهر نوفمبر من السنة الماضية".

وأقرت الوزارة إجراءات تخص الوافدين من البلدان المعنية بظهور السلالة الجديدة تتمثل خاصة في الاستظهار بنتائج سلبية لتحليل "بي سي - آر" لا تتعدى على إنجازها 72 ساعة عند التسجيل للسفر وفرض الحجر الصحي لمدة 14 يوما على الوافدين.

وأفاد مدير معهد باستور الهاشمي الوزير في تصريح لـ "العرب" أن "عدد عينات التحاليل التي استقبلها المعهد ارتفع مقارنة بالأسبوع الماضي، وهو ما كشف عن تزايد عدد الإصابات".



الطبيب شلوف
الوضع ينذر بالخطر
ومعدل الإصابات بلغ
متى حالة يوميا

الهاشمي الوزير
عدد عينات التحاليل
ارتفع مقارنة بالأسبوع
الماضي

وشدد الوزير على ضرورة المزيد من التوقي من الإصابة بالفايروس والالتزام بالإجراءات الوقائية من ارتداء الكمامات والتباعد الجسدي وتهوئة الفضاءات.

وسجلت في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي 2414 إصابة جديدة بالوباء وهو أعلى رقم إصابات يسجل منذ ظهور الوباء في البلاد في 2 مارس 2020.

وتسجل وزارة الصحة إقامة 6807 مصابين بفايروس كورونا المستجد بالمستشفيات الخاصة والحكومية من بينهم 330 يقعون بأقسام العناية المركزة و121 مصابا تحت التنفس الاصطناعي.

وأقرت وزارة الصحة مواصلة تطبيق كل الإجراءات الوقائية والبروتوكولات الصحية إلى غاية يوم 15 يناير الجاري ومواصلة فرض حظر الجولان ومنع التنقل بين المحافظات ومنع جميع التجمعات والتظاهرات والحفلات العامة والخاصة.

في من لهم الاختصاص والاستعانة بمهندسي الحزب لتشديد المقر الجديد. وتتحرر قيادة العدالة والتنمية على كافة الاتجاهات لحماية مواقعها الانتخابية وضمان أصوات قواعدها في الانتخابات الإقليمية المقررة صيف 2021. وقد ازدادت القيادة إبعاد الرأي العام وقواعد الحزب عن التعمق في موقف التنظيم السياسي من استئناف العلاقات المغربية - الإسرائيلية، وما خلفه توقيع رئيس الحزب والحكومة على الإعلان الثلاثي المغربي - الأمريكي - الإسرائيلي من جدال وغضب داخلي.

ويرى متابعون أن تدشين بناء مقر جديد في هذه الظروف إشارة سياسية من قيادة الحزب أنها متحمكة في الوضع، وأن العدالة والتنمية لا يتأثر بالانتقادات الموجهة إليه، وأنه سيمضي في اتجاه استعادة بريقه الانتخابي وصورته التي تضررت على مدى ولايتين حكوميتين رغم اتهام تلك القيادة من قواعد الحزب بتقديم تنازلات كثيرة.

وسبق لمنتمين للعدالة والتنمية أن انتقدوا فخامة مقر الاتحاد الاشتراكي الذي يقع بنفس مقرهم المستقبلي بحي الرياض ومصادر تمويله، ولفت مراقبون إلى أن تبرع أعضاء الحزب من المال الخاص العام كان من الممكن توجيهه لبناء مستشفى جامعي وتجهيزه أو بناء ملحقات جامعية بمناطق محرومة، أو طرق لفك العزلة عن المعشدين.

مقر جديد للعدالة والتنمية المغربي يعمق الخلافات داخل الحزب

ما يسر الناظرين ولكنها في جوهرها بنايات فارغة".

ويعتقد متابعون للشأن الحزبي أنه من الطبيعي أن يشيد العدالة والتنمية مقرا حزبيا كبيرا يليق باستقبال المواطنين والضيوف الأجانب، ويساهم في تحريك قطاع البناء وفرض الشغل والموارد الضريبية، في حين اعتبر آخرون أن هذه القراءة لن تغير من واقع الحزب الذي يعرف بالفعل تهاونا واضحا، ويجد صعوبة في إنتاج خطاب سياسي ناضج في عدد من القضايا الراهنة.



محمد أمين الدهاوي
الحزب في حاجة إلى
بناء قيادة جديدة
قادرة على رفع الرهان

وفي الوقت الذي تأسف فيه قواعد الحزب لبناء مقر دون الاهتمام بالأعضاء والمتعاطفين الذين يتناقصون حيث قد يصبح التنظيم بدون قاعدة شعبية مهمة، متوقعين أن يحدث للحزب أسوء ما حدث للاتحاد الاشتراكي، هناك من يرى أن هذا المشروع ملك للعدالة والتنمية.

وفي تعبير واضح لتعصبه لكل ما ينتمي لحزبه وجماعته، شدد عبد اللطيف سوسو، نائب عمدة مدينة سلا والقيادي بالعدالة والتنمية، على وجوب الثقة

افتتاحه منتصف سنة 2023. وحسب تقارير المجلس الأعلى للحسابات، فإن موارد الحزب لا تتجاوز 37.49 مليون درهم (3.75 مليون دولار) مما يطرح تساؤلات عن مصادر التمويل.

وانتقد عدد كبير من مناضلي وقبادات الحزب هذا التوجه رغم أنهم يعرفون أن الانتخاب لبناء المقر تم تدشينه داخل المجلس الوطني قبل عامين. ويرجع مراقبون ذلك إلى ازدواجية واضحة في التعاطي مع الملفات والمستجدات التي لا توافق مزاجهم وعواطفهم المتقلبة بدل الحكم على الأشياء بمنطق السياسة والارتهاق فقط إلى القول الديني.

وتمن القيادي بالحزب، محمد أمين الدهاوي، خبر إطلاق أشغال بناء مقر الحزب الجديد، لكنه بالمقابل وجه كلامه للمؤمنين العام قائلا إنهم "في حاجة إلى بناء مؤسسة حزبية قوية مع ضرورة الحفاظ على استقلالية قرارها وتقوية المؤسسات بها، وفي حاجة إلى عضو مناضل قوي مشبع بالقيم والمبادئ، قوي في مواقفه، يجمع بين القوة والأمانة والكفاءة لتدبير الشؤون العامة".

وأضاف الدهاوي "الحزب في حاجة ماسة إلى بناء قيادة جديدة قادرة على رفع الرهان وإكمال المسار وإصلاح كل الأعطاب والحفاظ على استمرارية المشروع الذي اجتمعنا من أجله والتقينا حوله، وإن أجازا كانت تقام لها الدنيا وتعد، لها اليوم من البنايات المركزية

انتظاره لسنوات عديدة، سيكون له تأثير مهم على نشاط الحزب مستقبلا، والقدرة على استيعاب مختلف الأنشطة المركزية والموازية".

وتبلغ المساحة الجمالية للمقر 2429 مترا مربعا، كما تبلغ المساحة المغطاة 8178 مترا مربعا، فيما سيتضمن 5 طوابق أحدها تحت أرضي، كما يضم المقر قاعات للحاضرات على شاكلة قصور المؤتمرات الفخمة وبهاو فسيحا.

وسيكلف المقر الجديد للحزب 38.5 مليون درهم (3.85 مليون دولار)، ويستغرق بناؤه 30 شهرا، حيث يرتقب



التغييرات لا تجلب النقائص

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار انطلاق أشغال بناء مقر مركزي جديد لحزب العدالة والتنمية بحي الرياض الراقي في العاصمة الرباط، نهاية الأسبوع المنقضي، تساؤلات بخصوص التحولات التي قد تطرأ على هيكل الحزب سياسيا وقيميًا، ومن ناحية الخطاب والممارسة السياسية.

وأفاد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني، الذي أشرف على انطلاق أشغال المقر، أن "هذا المقر الذي طال

فض اعتصام ضد تحويل قرية إلى مكب نفايات في موريتانيا

نواكشوط - أقدمت قوات الدرك الموريتاني مساء السبت على فض اعتصام سلمى بالقوة ينظمه منذ أسبوع سكان قرية متاخمة للعاصمة نواكشوط احتجاجا على تحويل قريتهم إلى مكب لنفايات مدينة نواكشوط أكبر مدن البلاد.

وأقام سكان قرية "تفريبت" (25 كيلومترا شرقي العاصمة نواكشوط) اعتصاما سلميا مفتوحا للاحتجاج على إعادة فتح مكب للنفايات محاذ لقريتهم يقولون إنه يسبب لهم مشاكل صحية كبيرة ويهدد بيئتهم.

وسبق للسلطات الموريتانية أن أغلقت المكب قبل شهرين إثر احتجاجات لسكان القرية لكن بلدية العاصمة وشركات نظافة العاصمة وإزالة القمامة عادت لاستخدام المكب منذ أسبوع.

وعاد السكان إلى الاحتجاج. وقد أثار استخدام العنف والقوة ضدهم تنديدا واسعا وجدلا كبيرا على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأدان عمدة بلدية "العربة" التي تتبع لها القرية محمدين ولد أمغر بشدة ما وصفه بـ "القمع العنيف الذي تعرض له سكان قرية تفريبت التابعة لبلديته مساء اليوم".

وقال ولد أمغر في تصريح صحفي "أدين هذا الظلم بأشد عبارات الإدانة وأطالب بوضع حد له". وأضاف العمدة أن "المحتجين السلميين تعرضوا للقمع من طرف بعض أفراد الدرك، وهو تصرف لا يمكن السكوت عليه".